بشأن تعديلات في عدد من القوانين المتعلقة بالمرأة والرعاية الاجتماعية وضمان الودائع المصرفية

مجلس النواب يستعرض عدداً من المذكرات التفسيرية المقدمة من الحكومة

صنعاء / سبأ:

استمع مجلس النواب في جلسته المنعقدة صباح أمس الاثنين برئاسة نائب رئيس المجلس يحيي علي الراعي إلى المذكرة التفسيرية المرفوعة من الحكومة بشأن تعديل عدد من القوانين المتعلقة بالمرأة، تلاها على المجلس وزير الشؤون القانونية الدكتور رشاد احمد الرصاص.

والقوانين المطلوب تعديلها هي قانون الجرائم والعقوبات، السجون، السلك الدبلوماسي، هيئة الشرطة، التأمينات الاجتماعية، التأمينات والمعاشات، الأحوال الشخصية، العمل، المرافعات، والقانون المدني.

وأوضحت الحكومة في مذكرتها التفسيرية أن التوجه العام للدولة تحسين أوضاع المرأة وتمكينها من ممارسة دورها في المجتمع يأتي في أولويات السياسات التنموية للدولة المتمثلة في تحقيق المساواة بين الجنسين، والتي ساهمت في تحقيق إنجازات مهمة غيرت من واقع المرأة في السنوات الأخيرة خاصة في المجال القانوني.

كما أوضحت الحكومة في مذكرتها التفسيرية أن الحاجة لازالت قائمة لتنقية الوضع التشريعي والقانوني للمرأة من الشوائب باقتراح التعديلات القانونية الخاصة بالمرأة انسجاما مع توجيهات ومضامين البرنامج الانتخابي لفخامة الأخ على عبد الله صالح رئيس الجمهورية، والذي انعكس في برنامج الحكومة المقر من مجلس النواب والمتضمن " تعزيز دور المرأة في الحياة السياسية العامة، وكذلك توزيع مختلف الفرص للمرأة في كافة مناح الحياة المختلفة "، وكذا المكون الخاص بالمرأة في الخطة الخمسية الثالثة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، والإستراتيجية الوطنية لتنمية المرأة.

وأشارت المذكرة إلى أنه تنفيذاً للدور المنوط بالجهات الحكومية في تطبيق الإصلاحات الواردة في المرجعيات السالفة الذكر تبنت اللجنة الوطنية للمرأة مقترح التعديلات القانونية للمرأة المنبثقة من مهامها وأهدافها.

هذا وتهدف التعديلات بصورة إجمالية إلى الحماية القانونية للمرأة ترسيخاً للحقوق وتطبيقاً للشرع والدستور، وكذا تطبيق مبادئ المساواة والعدل والإنصاف التي نادت بها الشريعة ونص عليها الدستور ووضعت من اجلها القوانين والتي في مجملها تدعوا إلى إزالة التمييز ورفع الظلم عن المرأة، وتأمين الحماية القانونية لحقوق المرأة العامة والخاصة وعلى وجه الخصوص العلاقات الأسرية في قانون الأحوال الشخصية، إلى جانب ترسيخ مبدأ التمييز الإيجابي لتوسيع مشاركة المرأة في كافة مجالات التنمية، والمساهمة في تصحيح الموروث الثقافي والتقليدي الذي يكرس دونية المرأة ويعوق تقدمها ويحرمها من التمتع بحقوقها كانسان.

فيما تتوقع النتائج المرجو تحقيقها من التعديلات المطروحة ضمان حقوق المرأة لتحسين أوضاعها الاجتماعية والثقافية والسياسية والاقتصادية، وضمان لتنفيذ السياسات التنموية المختلفة والبرنامج الانتخابي لفخامة الرئيس على عبد الله صالح رئيس الجمهورية والتي راعت في مكوناتها مبدأ النهوض بالقضايا المختلفة للمرأة ، ورفع نسبة مشاركتها في التنمية من خلال مساهمتها في صناعة القرار الاقتصادي والاجتماعي والسياسي تنفيذا لمبدأ المساواة التي نص عليها الدستور وتنفيذ بنود الاتفاقيات الدولية التي صادقت عليها اليمن، ومن أهمها وأبرزها اتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة، وكذا وضع نصوص قانونية لحماية حقوق المرأة كانسان يتوافق مع طبيعتها في الحياة العامة والخاصة تحد من مظاهر التمييز والاستغلال لها، لتجاوز الأدوار التقليدية التي أعطت دورا هامشياً للمرأة في الحياة عبر السنين مع إدراج نصوص قانونية تتفق مع الاتفاقيات الدولية التي صادقت عليها اليمن تسهم في تنظيم العلاقات في إطار الأسرة من خلال إرساء القواعد الحقيقية التي تحمي هذه العلاقة، إضافة إلى تنقية النصوص التشريعية من الشوائب التي علقت بها نتيجة لطغيان الموروث الثقافي والتنشئة الاجتماعية المهمشة لدور المرأة على أحكام الشريعة الإسلامية السمحاء التي أنصفتها ومنحتها حقوقاً كاملة غير منقوصة، ووضع نصوص في رؤى توفيقية مع نصوص الشريعة الإسلامية، ومبادئ الدستور من اجل المساواة والعدالة.

من جهة أخرى استمع المجلس إلى مذكرة إيضاحية أخرى مقدمة من الحكومة حول مشروع قانون صندوق الرعاية الاجتماعية تلتها على المجلس وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل الدكتورة امة الرزاق علي حمد، أوضحت فيها أن الهدف الأسمى لمشروع القانون هو جعل النظرية والواقع وهدف القانون والممارسة اليومية في انسجام تام، كما يهدف إلى التغلب على الصعوبات القائمة مسترشداً بعدد من الأعمدة الأساسية المتصلة بتحديد واختيار الأفراد الأفقر من السكان وإدخال إجراءات تهدف إلى الاختيار الشفاف والعادل، وكذا التفريق بين المستفيدين القادرين على الوصول إلى الاكتفاء الذاتي وغير القادرين..ومركزة تخصيص الحالات وكذا حصر فترة الموافقة في فترة سنتين أو خمس سنوات على التوالي وإدخال نظام أساسي للحماية القانونية وبنية لامركزية على صندوق الرعاية الاجتماعية، إلى جانب أهداف أخرى لمشروع القانون الجديد والتي تتضمن كذلك إعطاء توضيح أكثر.

وأرجعت المذكرة التفسيرية للحكومة بشأن مشروع هذا القانون الأسباب الرئيسية للتعديل إلى عجز القانون النافذ الذي يمكن رده إلى حقيقة أن العيش تحت مستوى خط الفقر لم يكن عنصراً أساسياً من اجل التأهيل ونتج عن ذلك اختيار المستفيدين الذين يعيشون تماما فوق خط الفقر، أما الأمر الآخر ذو صلة بوجود 15 فئة والتي جعلت تناول وتنفيذ القانون النافذ معقد بصورة غير ضرورية.

وإلى جانب ذلك فأن فئة الفقراء كانت غير صحيحة من الناحية النظامية والقانونية حيث أن جميع المستفيدين يجب أن يكونوا فقراء ومساكين، وإضافة لذلك وبحسب القانون النافذ فأن المساعدة عندما تعطى لا تنتهي وان المساعدة هكذا قد نظر إليها بأنها مرتب مدى الحياة.

وقد أشارت الحكومة في مذكرتها التفسيرية كذلك إلى الأدوات القانونية لتحويل الأعمدة الأساسية المتمثلة بالتحديد والاختيار وإجراءاتها والتفريق بين الفئات الاجتماعية والاقتصادية وتوزيع الحالات وتحديد فترة الصلاحية وإجراءات الاستبدال والحماية الاجتماعية وكذا الهيكل اللامركزي لصندوق الرعاية الاجتماعية.

إلى ذلك استعرض المجلس مذكرة تفسيرية أخرى مقدمة من الحكومة حول مشروع قانون مؤسسة ضمان الودائع المصرفية قرأها على المجلس محافظ البنك المركزي اليمني احمد عبد الرحمن السماوي، بينت الحكومة فيها أن نظام التامين على الودائع المصرفية نظام فرضته الحاجة وواقع المشاكل التي واجهت النظام المصرفي في كثير من دول العالم المتقدم والنامي على حد سواء.

وأوضحت أن مشروع القانون يهدف إلى حماية صغار المودعين في القطاع المصرفي اليمني عن طريق تأمين حجم معين من الودائع وتوفير آلية لضمان التعويض في حالة إخفاق البنك إلى جانب تشجيع عدد اكبر من المواطنين للتعامل مع الجهاز المصرفي، الأمر الذي يوفر قدرا اكبر من الموارد المالية التي تستخدم في دفع عجلة النمو الاقتصادي، وعلاوة على ذلك يستهدف مشروع القانون المساهمة في تحقيق الاستقرار المصرفي وضمان اشتراك جميع البنوك في تحمل تكاليف الإخفاق المصرفي والأزمات الاقتصادية.

وفي ضوء ذلك اقر مجلس النواب إحالة مشاريع تلك القوانين مع مذكراتها التفسيرية إلى لجانه الدائمة المتخصصة كلا فيما يعنيها لدراستها وتقديم نتائج ذلك إلى المجلس للبت فيها.

فيما واصل المجلس استعراضه جانباً من تقرير اللجنة البرلمانية الخاصة بنتائج دارسة الحسابات الختامية لموازنة الوحدات الاقتصادية.

وكان المجلس قد استهل جلسته باستعراض محضر جلسته السابق، ووافق عليه، وسيواصل أعماله صباح اليوم الثلاثاء بمشيئة الله تعالى.

حضر الجلسة مدير المراقبة والتقييم منسق مشروع اللجنة الوطنية للمرأة مها محمد عوض ووفاء محمد نايف من كوادر اللجنة الوطنية للمرأة وعدد من المسؤولين المختصين في الجهات ذات العلاقة .

وزير المالية يوضح ملامح وأهداف الموازنة العامة للعام القادم:

الموازنة تسعى لتنمية وتنويع قاعدة الموارد المحلية

السياسة المالية لبلادنا ستتركز خلال الفترة القادمة في المحافظة على الاستقرار الاقتصادي

صنعاء / سبأ:

قال وزير المالية نعمان الصهيبي إن الموازنة العامة للسنة المالية 2008م تسعى من خلال سياستها المالية إلى تنمية وتنويع قاعدة الموارد المحلية وفي مقدمتها الإيرادات الذاتية.

وأكد الصهيبي أن الحكومة ستواصل من خلال موازنتها للعام القادم تنفيذ ما تبقى من استراتيجيات وخطط تنموية وسياسات إصلاح اقتصادي ومالي وإداري، وإعادة هيكلة النفقات العامة بما يكفل تحسين مستوى أداء المرافق الحكومية وتحسين مستوى خدماتها، تحسين مستوى الشفافية،تطبيق التخطيط المالي الذي يعني تحديد الأولويات، والمواءمة بين الموارد المتاحة والاحتياجات الضرورية.

وقال وزير المالية إن إعداد الموازنة العامة للدولة للسنة المالية 2008م يأتي بعد تحقيق العديد من النجاحات المتتابعة في مجال إصلاح الموازنة وإرساء قواعد ونظام اللامركزية المالية، وفي ظل العديد من المتغيرات الهامة التي تم تنفيذها في مجال إصلاح إدارة المالية العامة، والتي مازالت الجهود فيها متواصلة.

وأضاف "لقد تم إعداد الإطار العام لمشروع موازنة عام 2008م بصورة تعكس أولويات السياسة المالية المطلوبة الرامية إلى تحفيز النمو الاقتصادي، والمحافظة على الاستقرار الاقتصادي، ومكافحة الفقر، وتحقيق التنمية المحلية ،تحسين كفاءة الإنفاق العام، وحشد الموارد العامة لتمويل عملية التنمية الاقتصادية وذلك من خلال الربط بين أولويات سياسات الحكومة وأهدافها الواردة في خطط واستراتيجيات التنمية والتخفيف من الفقر وبرنامج الإصلاح الاقتصادي من جانب، وعملية الموازنة من جانب آخر ".

وبين أنه وفي ضوء الموارد المالية المتاحة و المتوقعة للسنة المالية 2008م فقد تم إعداد السقوف التأشيرية لمشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية 2008م، كما تم وضع القواعد والأسس والتعليمات التي سيتم في ضوئها إعداد مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية 2008م بما يكفل الموائمة بين الموارد المتاحة والاحتياجات من جانب، وتنفيذ سياسة مالية تهدف إلى تهيئة الظروف المناسبة لتحقيق معدل النمو الاقتصادي المستهدف والمحافظة على الاستقرار الاقتصادي الحالي من خلال الحفاظ على عجز الموازنة عند الحدود الآمنة وتحقيق الاستخدام والتوزيع الأمثل لمكونات الإنفاق من جانب آخر.

وقال نعمان الصهيبي إن السياسة المالية لليمن خلال الفترة القادمة ستركز في المحافظة على الاستقرار الاقتصادي من خلال المحافظة على عجز الموازنة العامة عند الحدود الآمنة وهي 4بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي مع الاستمرار في تمويل عجز الموازنة من مصادر غير تضخمية والمحافظة على المديونية العامة الداخلية والخارجية عند مستويات آمنة ومقبولة، فضلا عن معالجة الاختلالات في الموازنة العامة من خلال خفض نسبة الاعتماد على الإيرادات النفطية وتعزيز حجم الصادرات غير النفطية إلى جانب العمل على تطوير القوانين والأنظمة المالية وتوفير قاعدة بيانات ومعلومات تساعد في تحقيق مبدئي للشفافية والمساءلة المالية.

وقال أن الإجراءات المطلوبة لتنفيذ السياسات المالية لمشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية 2008م ستركز على مجالي الموارد والاستخدامات ..موضحا انه في مجال الموارد ستعمل الموازنة على توسيع القاعدة الضريبية وفقا للقوانين الضريبية الحالية من خلال تحديث وتطوير آلية العمل بالمصالح الإيرادية - الضرائب والجمارك- وتحسين آلية التحصيل، وتفعيل عملية الرقابة والمتابعة، وتقليص الإعفاءات الضريبية والجمركية غير المبررة اقتصادياً واجتماعياً، زيادة التنسيق بين مصلحتي الضرائب والجمارك والمحاكم والنيابة وأدوات الضبط لضمان تطبيق عادل للقوانين الضريبية والجمركية، وتنمية الموارد المحلية غير الضريبية - عائدات الرسوم والسلع والخدمات الحكومية-، وربط التحسن في مستوى الخدمات الحكومية بمستويات الرسوم.

نعمان الصهيبي

وفيما يتعلق بجانب الاستخدامات قال الصهيبي ان الموازنة ستعمل على إعادة توزيع الاستخدامات بحسب الأولويات الأساسية والضرورية مع التركيز على نفقات التشغيل الأساسية - نفقات السلع والخدمات والصيانة الأساسية- وتحقيق التقليص التدريجي لإعانة العجز الجاري للوحدات الاقتصادية، وعدم الدخول في مشاريع جديدة.

ونوه الصهيبي أن الوزارة أصدرت تعميماً لكافة الجهات والوحدات الإدارية - المركزية والمحلية-طالبت فيه تلك الجهات الالتزام عند إعداد مشاريع موازناتها للسنة المالية 2008م بالدستور والقانون المالي رقم (8) لسنة 1999م ولائحته التنفيذية وتعديلاتهما، وقانون السلطة المحلية رقم (4) لسنة 2000م ولائحته التنفيذية واللائحة المالية للسلطة المحلية، وتوجيهات فخامة الأخ رئيس الجمهورية للحكومة في أول اجتماع لها بعد التشكيل، والبرنامج الانتخابي لفخامة الأخ رئيس الجمهورية، وكذا بتوصيات مجلس النواب عند إقرار موازنة 2007م ، وقرارات اللجنة العليا للموازنات العامة في اجتماعها المنعقد في نهاية يونيو المنصرم بشأن إقرار مشروع الإطار العام والسقوف التأشيرية للموازنة العامة للدولة للسنة المالية 2008م.

محافظ ذمار في حديث خاص لـ (14 أكتوبر):

مبادرة فخامة الرئيس تهدف إلى تعزيز دور المجالس المحلية والدفع بعجلة التنمية

(12) ملياراً حجم المشاريع في البرنامج الاستثماري للمحافظة للعام الحالي 2007م

ذمار / عبدالكريم الصغير :

أكد الأخ اللواء / منصور عبدالجليل - محافظ محافظة ذمار أن تجربة السلطة المحلية التي أرسى دعائمها فخامة الأخ / علي عبدالله صالح - رئيس الجمهورية - حفظه الله ورعاه مثلت خطوة هامة من خطوات البناء والإعمار الحقيقي الذي أسهم في الارتقاء وتحسين أوضاع المواطنين وتأمين احتياجاتهم ومتطلباتهم من الخدمات الأساسية والضرورية في جميع محافظات الجمهورية فتجربة السلطة المحلية تظل من أنجح خطوات العمل الديمقراطي والتنموي لما حققته من نجاحات وإيجابيات كثيرة ومتعددة في ازدهار وتنامي دور المشاركة الشعبية في السلطة والتنمية.

وأشار الأخ محافظ محافظة ذمار / منصور عبدالجليل في سياق حديث خاص أدلى به لـ (14 أكتوبر) إلى أن هناك تفاؤلاً شعبياً كبيراً لتعزيز نجاح التجربة عبر ارتفاع مستوى الوعي لدى المواطنين بأهمية هذه المجالس ودورها في تعزيز وتوسيع المشاركة الشعبية في الحكم واتخاذ القرار لا سيما وهناك مؤشرات على نجاحها تبدو في الأفق على أكثر من صعيد وعوامل استمراريتها وتواصلها تتجسد على أرض الواقع.

وأضاف إن المتابع الحصيف والمنصف لتجربة المجالس المحلية المنتخبة منذ إنشائها مطلع العام 2001م يدرك مدى التحول الذي أمكن تحقيقه وإنجازه في عملية الانتقال من اللامركزية المالية والإدارية ومستوى التغيير والتطور الذي شهدته الوحدات الإدارية المختلفة في شتى المجالات، وقال لقد تجاوزنا عبر هذه التجربة الكثير من البلدان المتقدمة والمتطورة وأصبحنا نراها حقيقة عملية على أرض الواقع عندما أصبحت أحد الأنماط المتطورة في حياة الشعب اليمني ولها مردود إيجابي ومؤثر على كافة الأصعدة ولعل ما تحقق خلال الفترة الماضية من إنجازات ومكاسب تنموية وخدمية في محافظة ذمار وفي سائر المحافظات ووصف المجالس المحلية بأنها مكسباً يجب الحفاظ عليها خاصة وقد فتحت المجال أمام أبناء الشعب اليمني لممارسة حقوقهم في توزيع المشاريع على مستوى كل عزلة وقرية ومديرية، وبصدد مبادرة فخامة الرئيس الأخ علي عبدالله صالح - رئيس الجمهورية بشأن إجراء تعديلات دستورية لتطوير النظام السياسي والديمقراطي في البلاد مبادرة رائعة بكل المقاييس وجديرة بالتقدير والاحترام كونها تهدف إلى إرساء مبادئ الديمقراطية على أسس متينة وقوية ستتيح مشاركة أوسع لأفراد الشعب اليمني لاختيار ممثليهم في السلطة المحلية على مستوى المراكز والمديريات والمحافظات وبما يسهم في تعزيز دور المجالس المحلية وتطوير عملية التنمية الشاملة.

اللواء/ منصور عبد الجليل

وأشار إلى ما تضمنته مبادرة الرئيس / علي عبدالله صالح - رئيس الجمهورية قال أنها تستدعي الدراسة والمناقشة بروح وطنية لا حزبية فالوطن وطن الجميع والجميع مطالبون بالوقوف أمام كل المبادرات الهادفة إلى تحقيق المصالح العليا للوطن والحفاظ على مكتسبات الشعب اليمني في الثورة والجمهورية والوحدة بكل شجاعة وبشكل مسؤول.

ونوه الأخ محافظ المحافظة إلى أن محافظة ذمار قد حظيت بالعديد من المشاريع في مختلف المجالات التنموية والخدمية وقد أسهمت تلك المشاريع في تحقيق التطور التنموي وسد احتياجات المواطنين في مختلف مديريات المحافظة.

أما عن حجم المشاريع المعتمدة في البرنامج الاستثماري للعام الحالي 2007م، في المحافظة قال لقد بلغت (12) مليار ريال تتوزع ما بين مشاريع لقطاع التربية والتعليم وقطاع الكهرباء والشباب والرياضة وقطاع التعليم الفني والمهني وهناك مشاريع عديدة في مختلف القطاعات إلى جانب المشاريع الممولة من الصندوق الاجتماعي للتنمية ومشروع التنمية الريفية التي تبلغ تكلفتها (22) مليون دولار ولتعم الفائدة على جميع أبناء مديريات المحافظة.

وأشار إلى أن هناك برنامج الصحة الإنجابية الممول من جمهورية هولندا الصديقة ومشاريع الأشغال العامة وغيرها من المشاريع الجاري تنفيذها أو التي لازالت قيد البحث والدراسة والتي تشكل قفزة كبيرة وهائلة في تقديم الخدمات وإكمال البنية التحتية وتعهد محافظ محافظة ذمار في ختام تصريحه للقيادة السياسية الحكيمة بزعامة الأخ المشير / علي عبدالله صالح - رئيس الجمهورية بمواصلة الجهود وبإشراك كل المخلصين والشرفاء من أبناء المحافظة للدفع بعجلة التنمية وتحقيق التطور والازدهار على مستوى كل المديريات والقرى والعزل خاصة تلك المناطق والمديريات البعيدة عن مركز المحافظة والتي تعاني من شحة المياه ونقص في بعض الخدمات الأساسية والعامة والتي إن شاء الله سنعمل على توفيرها ترجمة لتوجيهات فخامة رئيس الجمهورية الذي يحرص على إيصال كافة المشاريع التنموية والخدمية إلى كافة أبناء الشعب اليمني بدون استثناء.

المحكمة الجزائية تحجز قضية التخابر لدولة أجنبية للحكم الأسبوع بعد القادم

صنعاء/ذويزن مخشف

قررت المحكمة الجزائية المتخصصة أمس الاثنين حجز قضية المتهمين بالتخابر مع دولة عربية للنطق بالحكم يوم الاثنين بعد القادم عقب تقديم قدم ممثل الادعاء العام مرافعاته الختامية التي طالب بها المحكمة حجز القضية للحكم.

وفي الجلسة برئاسة القاضي محسن علوان أقرت المحكمة أن يقدم محامي المتهمين عبد الله الجعفري مرافعاته الختامية في غضون أسبوع وذلك بعد أن طلب الأخير من المحكمة التأجيل لتقديم مرافعاته الختامية.

وقبل ذلك طلب ممثل الادعاء العام من المحكمة إنزال أقصى العقوبات بحق المتهمين اللذين قال إنهما ارتكبا جريمة يعاقب عليها القانون بالإعدام باعتبارها جريمة تضر بمركز اليمن السياسي والدبلوماسي ويعرض أمنها ووحدتها للخطر.

وقال ممثل الادعاء إن المتهمين حمد علي الضحوك وعبد العزيز حسن محسن الحطباني قاما بتقديم معلومات مضللة وكاذبة عن دولتين خليجيتين زعما بأنها تقوم بتمويل وتدريب مجموعة إرهابية في اليمن وإرسالها إلى مصر للقيام بأعمال تخريبية تخل بالأمن وضرب القطاع السياحي فيها والإضرار بمركز اليمن السياسي والدبلوماسي.

بمشاركة اليمن

اليوم افتتاح أعمال المؤتمر الدولي للعلوم الجيولوجية في أمريكا

صنعاء/عماد محمد عبد الله:

تشارك اليمن في المؤتمر الدولي للعلوم الجيولوجية (اجتماعات اللجان الوطنية للعام العالمي لكوكب الأرض) الذي يبدأ أعماله اليوم الثلاثاء بالعاصمة الأمريكية (واشنطن) وتنظمه جمعية الجيولوجيين الأمريكيين.

وقبيل مغادرته صرحل "14أكتوبر" ممثل بلادنا في المؤتمر الدكتور خالد عبدالله الثور رئيس اللجنة الوطنية اليمنية لكوكب الأرض بأن أهمية مشاركة اليمن في هذا المؤتمر تكمن في مناقشة العديد من قضايا الكوارث والظواهر الطبيعية التي تهم المجتمع الدولي بالإضافة الى إستعراض الخطط ومناقشتها وإقرارها للعام 2007 حتى 2009 لتنفيذها في إطار اللجان الوطنية للعام العالمي لكوكب الأرض كل في دولته.

وأشار الدكتور الثور الى النجاحات التي حققتها بلادنا في مواجهة العديد من الكوارث الطبيعية ويعود ذلك الى الإهتمام الكبير من قبل الحكومة والقيادة السياسية ممثلة بالرئيس علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية فضلا عن الدور الايجابي والجهود التي تبذلها اللجنة الوطنية اليمنية للعام العالمي لكوكب الأرض في نشر الوعي المعرفي والعلمي لمواجهة الكوارث الطبيعية في بلادنا والمخاطر التي تواجه كوكب الأرض.مشيدا بالمكانة الدولية التي وصلت إليها اللجنة الوطنية اليمنية وذلك بفضل ما حققته من نجاحات في زيادة الوعي المجتمعي بالمخاطر المحدقة الناتجة عن المتغيرات لكوكب الأرض باعتبار اليمن أول الدول العربية التي أنشأت اللجنة الوطنية للعام العالمي لكوكب الأرض.

وزير الاتصالات يفتتح الورشة النموذجية لتجهيز أنظمة «ميتل» الحديثة

صنعاء / سبأ:

افتتح الأخ كمال حسين الجبري وزير الاتصالات وتقنية المعلومات أمس الاثنين الورشة النموذجية لتجهيز أنظمة ميتل الحديثة الخاصة بقسم التحويلات بالإدارة العامة للاتصالات الريفية التي تقدمها شركة ميتل نتوركس ليمتد العالمية.

وقال الأخ كمال حسين الجبري وزير الاتصالات وتقنية المعلومات " نحن سعداء بافتتاح ورشة ميتل للاتصالات الريفية ضمن قسم التحويلات الذي يعتبر من أهم الأقسام الموجودة ويدعم جميع المستخدمين للمنظومات الداخلية للاتصالات سواء مؤسسات او وزارات وجهات حكومية" وأشار إلى أن شركة ميتل تعمل في اليمن منذ سنوات عديدة تصل لأكثر من 20 عاما وان افتتاح هذه الورشة يأتي تتويجا لتعزيز العلاقة بين المؤسسة العامة للاتصالات السلكية واللاسلكية وشركة ميتل، لافتا إلى أن الشركة قامت بتزويد المؤسسة بأحدث التقنيات في مجال الصيانة والتجهيزات والجيل الجديد من التحويلات / الميتل / التي تعتمد على التكنولوجيا الرقمية وبروتوكلات الانترنت وهذه احدث التقنيات في مجال الاتصالات.. مؤكدا انه تم فتح خط مباشر للدعم الفني بين المؤسسة العامة والاتصالات وشركة ميتل.

وقال المهندس / الجبري / أن المؤسسة العامة للاتصالات مشرفة على صيانة هذا النوع من التحويلات لكل المستخدمين في الجمهورية وهذا يضاعف العبء بشكل كبير على العاملين في قسم التحويلات الذين عليهم مواكبة كل جديد فيما يتعلق بالصيانة والأعطال .. معتبرا ذلك خطوة ممتازة جدا تعزز ثقة المؤسسة في خلق شراكات مع الشركات مستقبلا وليس فقط مسألة شراء وانما من اجل خلق علاقات مبنية على الاستفادة المشتركة.

وزير الاتصالات يفتتح ورشه لتجهيز انظمة ميتل

من جانبه أكد المدير العام لشركة ميتل توركس ليمتد العالمية بمنطقة الخليج هشام اميلي أن المؤسسة العامة للاتصالات السلكية واللاسلكية تواكب كل ما هو جديد في تقنيات الاتصالات والمعلومات على المستوى التقني و الرقمي.. مشيرا إلى أن هذا المشروع سيعمل نقلة نوعية في مجال التحويلات وسيعطي شركتة الإمكانية لتزويد المؤسسة العامة للاتصالات بأحدث التقنيات التي تساعدها في أداء مهامها.

وقال "نتيجة لنشاط المؤسسة العامة للاتصالات استطاعت شركة ميتل المحافظة على حصتها في اليمن".

وأشاد بالتغيرات التي طرأت على المؤسسة العامة للاتصالات على المستوى التقني والرقمي والاتصالات من خلال حرصها على اقتناء احدث ما توصلت آلية التقنيات على الرغم من الإمكانيات المحدودة.

حضر الافتتاح عدد من المسؤولين بالمؤسسة العامة للاتصالات السلكية واللاسلكية .

مناقشة وضع البناء المؤسسي في مديريات تعز

تعز/نعائم خالد:

اجتمع يوم أمس في مكتب المحافظة الأخ /يحيى خطان شجاع الدين مدير الأبحاث والتدريب في المحافظة مع مدير المجلس المحلي لمديرية المخا والأمين العام للمجلس المحلي لمناقشة وضع البناء والتطوير المؤسسي في المديرية للمجالس المحلية والمجمعات الحكومية والنفقات التشغيلية للمجمع .

وقد صرح لصحيفة 14 أكتوبر الأخ/ أحمد الشوافي مدير المجلس المحلي بالمخا فوصف المجمعات المجمعات بانها نقلة نوعية في المديريات لأنها تجمع جميع الوحدات والمكاتب الإدارية في مكان واحد ويتسنى للمواطنين متابعة مصالحهم في مكان واحد، مشيرا بأن المجمعات تمثل خطوة لها أثرها في تطوير الأداء المؤسسي في المديرية .

وأكد الأخ مدير البحوث والتدريب في المحافظة بان هذه الاجتماعات للمديريات التسع والتي تم بناء مجمعات لها حكومية ترجمة لاهتمام والتوجيهات وبتكليف الشيخ صادق أمين أبو راس محافظ محافظة تعز رئيس المجلس المحلي لتلمس وضع البناء المؤسسي في هذه المجمعات .

وأضاف بأن هذه المجمعات ستزيل عبء المواطنين في التنقل للمكاتب والإدارات لتسهيل أعمالهم .

وفي هذا الاجتماع أقر توزيع المجمعات في مديرية المخا بشكل يضمن آلية الالتزام بمواعيد الدوام الرسمي .